

البحاث عن صنع السياسات العامة في العالم العربي

من بغداد إلى بيروت: ربط الأبحاث بالسياسات المتعلقة باللاجئين العراقيين في لبنان

الخلفية

أجريت دراسة من البحث النوعي، حول خبرات اللاجئين العراقيين في لبنان وظروف معيشتهم وآليات تكيفهم مع الواقع. وأتاحت الدراسة فرصة للعراقيين للتحدث بصراحة عن تجاربهم وشواغلهم ومشاكلهم. كما تطرقت إلى مترتبات النتائج التي توصلت إليها على بلد مضيف مثل لبنان وعلى سياساته.

تشير تقديرات حديثة لمجلس اللاجئين الدائم ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى أن ٥٠ ألف من اللاجئين العراقيين يقيمون حالياً في لبنان. فعلى اللاجئين العراقيين الذين يغادرون ديارهم هرباً من العنف الذي يهدد حياتهم والذين يسعون إلى طلب اللجوء في الدول الغربية أن يتوقفوا في دولة عربية مجاورة مثل لبنان لإعداد أوراق إعادة توطينهم. ويعاني الكثير من العراقيين من غياب نظام لجوء في لبنان كما هو الحال في بلدان أخرى في المنطقة. ويعانون من متطلبات الدخول التي يكاد يكون من المستحيل تحقيقها. قد تؤدي هذه العوائق أمام دخولهم الشرعي إلى تهريبهم إلى بلدان المرور العابر في العالم العربي. كما هو الحال في لبنان، حيث يتم تهريب العديد منهم بعد أن يدخلوا سوريا بصورة قانونية. ومتى أصبحوا في لبنان أو في بلد عربي مجاور، يضطر اللاجئون العراقيون إلى الإقامة فيه كمهاجرين غير شرعيين ذوي حقوق محدودة جداً أو يجبرون للعودة إلى العراق.

ما هي الظروف والمصاعب التي تواجه اللاجئين العراقيين في لبنان؟

تشير الدراسة إلى أن اللاجئين العراقيين في الضواحي الجنوبية والشرقية من بيروت يعانون بصمت. فوضعهم غير الشرعي في لبنان يتطلب منهم البقاء في الخباء في غالب الأحيان ويجعلهم عرضة للاستغلال من دون إمكانية طلب المساعدة في حال سلب أجورهم أو إساءة معاملتهم من قبل المالكين أو أصحاب العمل. كما يعرضهم وضعهم إلى مخاطر الإعتقال ويجعل من الصعب عليهم العثور على عمل والحفاظ على الاستقلال المادي. ويتحدث اللاجئون العراقيون عن مشاكل نفسية حادة بما في ذلك القلق واليأس والتفكير ومحاولة الإنتحار وقلّة الشهية على الطعام والبكاء المتواصل.

ما هي أسباب هذه المصاعب؟

لا تعود أسباب هذه المصاعب إلى سلسلة التجارب المؤلمة من الحرب في العراق فحسب. إنما تأتي نتيجة إهمال الدولة والأحوال المعيشية الصعبة في لبنان والتي تتجلى في:

- العنف في المدارس
- المصاعب المادية
- الإذلال والاضطهاد والاعتقال من قبل السلطات
- التمييز الاجتماعي والقانوني والاستغلال
- طول مدة إجراءات إعادة التوطين وقلّة الشفافية فيها
- سوء المعاملة من جانب الموظفين الذين ينجزون معاملاتهم
- قلّة المساعدات ذات النوعية الجيدة
- رسوم الإقامة الباهظة الثمن

ويستمر وضعهم كـ "مهاجرين غير شرعيين" بسبب غياب الإرادة السياسية لوضع سياسات عادلة تجاه جميع اللاجئين وبسبب ندرة الموارد والتنسيق الفعال بين المنظمات غير الحكومية وإهمال شديد عالمياً حول مسائل إعادة التوطين.

د. جهاد مخول
جهاد مخول أستاذة ورئيسة قسم تعزيز
الصحة والصحة المجتمعية. كلية العلوم
الصحية. الجامعة الأميركية في بيروت

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (فارس) التابع للجامعة الأميركية في بيروت، هو معهد بحثي تأسس في سنة ٢٠٠٦. بهدف رعاية واستثمار الأبحاث المتعلقة بالسياسات العامة للباحثين والأكاديميين. وفي مطلعهم الأساندة والباحثين في الجامعة الأمريكية في بيروت. وللمساهمة إيجابياً في الشؤون المتعلقة بصناعة القرار والعلاقات الدولية في العالم العربي.

ويسعى معهد عصام فارس ليكون مجالاً
مدنياً مفتوحاً، ديناميكياً ومحلياً، تتلاقى
وتتمثل فيه جميع الأفكار والأجتهات الموجودة
في المجتمع. وتمثل أهداف المعهد بـ: (١) الرفع
من مستوى النقاشات المتعلقة بالسياسات
العامة وصناعة القرار في العالم العربي وفي
الخارج؛ (٢) تحسين مساهمة العالم العربي
في الشؤون الدولية؛ (٣) إثراء عملية التفاعل
بين الباحثين والمسؤولين والفاعلين في المجتمع
المدني. في الشرق الأوسط وفي الخارج.

الأبحاث عن صنع السياسات العامة في العالم العربي (RAPP)

يهدف برنامج الأبحاث عن صنع السياسات العامة (RAPP) إلى خلق مساهمة عربية في المعرفة العالمية لمزاولة صنع السياسة العامة، كما أنه يهدف لردم الفجوات القائمة في علم صنع السياسة من خلال توثيق التجارب وتكرير النجاحات منها، و تقييم وتحسين الضعيفة منها.

ويكمن تفرده في أنه وليد جهد طبيعي للعدد أبحاث في السياسات قائم في العالم العربي بالمشاركة مع مؤسسات إقليمية أخرى. بهدف تقييم وتحسين كيفية تأثير الأبحاث في صنع السياسات.

رامي خوري مدير معهد عصام فارس
فادي الجردي مدير البرنامج البحثي

كيف يتكيفون؟

يعتمد تأقلم العائلات وتكيفها في لبنان على ظروف مغادرتها العراق وكيفية وصولها إلى لبنان والمنطقة الحضرية التي وصلت إليها. بالإضافة إلى شبكات الدعم الاجتماعي التي تنتمي إليها (راجع الجدول ١). ووجدت الدراسة أن العراقيين المسلمين منهم يسكنون بمعظمهم في الضواحي الجنوبية لبيروت في حين أن المسيحيين منهم يقيمون في الضواحي الشرقية. وأفاد هؤلاء المشاركون أن وكالات الإغاثة في الضواحي الشرقية تقدّم الدعم المتنوع وتوفّر أماكن لالتقاء العائلات وتساعدتهم في العثور على مساكن قريبة. كما وأفادوا أنهم وجدوا اللبنانيين في هذه الضواحي ودودين ومضيفين. أما معاملات إعادة التوطين للاجئين المسيحيين فيتم إنجازها بسرعة أكبر. في المقابل، أشار اللاجئون المسلمون إلى إحساسهم بإنقسام طائفي في الضواحي الجنوبية وإلى خوفهم من اضطهاد القوى الأمنية لهم. أما قدرتهم على التكيف فهي متدنية لأن شبكاتهم الاجتماعية ضعيفة ولا يقنون دعماً معنوياً كافٍ من المؤسسات. أما معاملاتهم الخاصة فيلها الغموض والالتباس.

الجدول ١: الاختلاف في الدعم الاجتماعي والتكيف بين الضواحي

التكيف	الدعم الاجتماعي				تقارب الأسر	
	الدعم العائلي	رحلات	من المؤسسات			
			غير رسمي	رسمي		
مرتفع	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الضواحي الشرقية
متدني	لا	لا	لا	نعم	لا	الضواحي الجنوبية

انعكاسات على السياسات

تشير هذه الدراسة إلى متربات تقع على عاتق السلطات اللبنانية والتي تتعلق بضرورة تغيير النظرة إلى الهجرة العابرة وكيفية التعامل معها. فالدولة عليها التخفيف من شروط الدخول إليها وخلق بطاقات هوية مؤقتة للاجئين المتضررين من الحرب وإلغاء رسوم الإقامة والسماح بتصاريح العمل المؤقتة للحد من العبء المادي على اللاجئين العراقيين. كما وأن على الدولة إعادة النظر في سياساتها بشأن طالبي اللجوء وإلى تفعيل مذكرة التفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل حماية حقوق الإنسان للمهاجرين العابرين لتجنبهم التمييز والاضطهاد والترحيل القسري.

على الرغم من أن سياسات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين محددة عالمياً، فعلى المفوضية العمل على التخفيف من قلق مقدّم الطلبات إليها من خلال توفير معلومات أكثر وضوحاً حول إنجاز المعاملات البيروقراطية لإعادة التوطين. قد تستفيد جميع المؤسسات التي تتعامل مع اللاجئين من التدريبات حول كيفية تحسين مهارات التواصل معهم. الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى الثقة لدى اللاجئين تجاه هذه المؤسسات وبرامجها.

استناداً إلى هذه الأبحاث، يمكن تقديم توصيات أخرى:

١. يجب تدريب موظفي المؤسسات على مهارات التواصل وعلى الآثار والظروف الخاصة المحيطة بأزمة اللاجئين العراقيين ليتسنى لهم التفاعل بشكل مجد مع اللاجئين ولكي يكونوا أكثر تعاطفاً تجاه أوضاعهم.

٢. على وكالات الإغاثة تقييم الخدمات التي تقدّمها عن طريق الوسائل التشاركية للسماح للاجئين بالتعبير عن آرائهم حول الخدمات الصحية والاجتماعية التي يتلقونها من أجل تخطيط أفضل لبرامجها.

٣. يجب أن لا يعامل اللاجئون العراقيون كمتلقين المعونة بل كأشخاص يمكنهم المشاركة في تحديد احتياجاتهم وإيجاد الحلول المناسبة لها.

٤. يجب على المؤسسات حشد مواردها وتحسين التنسيق فيما بينها من أجل تقديم المساعدة وتعزيز صحة اللاجئين وتحسين تلبية احتياجاتهم وخلق أماكن التقاء لهم ليتسنى لهم تنمية شبكات الدعم الاجتماعي فيما بينهم.

٥. يجب على البلدان التي يطلبون الهجرة إليها التسريع بإجاز معاملاتهم وتوفير التوجهات التي تتسم بالشفافية والوضوح. ■

منهجية البحث

من؟ عائلات اللاجئين العراقيين من الطوائف المسيحية والإسلامية

كيف؟ ٥ حلقات نقاش (٦-١٠ مشاركين في كل منها) و٣٨ مقابلة فردية معمقة باللغة العربية مقابلات مع وكالات الإغاثة أجراها فريق بحث من ٤ أشخاص ترأسه الدكتورة جهاد مخول

متى؟ على مدى سنة واحدة (٢٠٠٩-٢٠١٠)

أين؟ في الضواحي الجنوبية والشرقية من بيروت

✉

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
٤٠٨ - مبنى ديانا تجاري صباغ (DTS)
صندوق بريد ١١-٢٣٦٠٠، رياض الصلح
بيروت ١١٠٧٢٠٢٠، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٣٥٠٠٠٠ مقسم: ٤١٥٠
فاكس: ٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧

②

الموقع الإلكتروني لمعهد عصام فارس
www.aub.edu.lb/ifi/
القناة الخاصة بالجامعة الأميركية في بيروت على الـ YouTube
www.youtube.com/AUBatLebanon
موقع الجامعة الأميركية في بيروت
www.aub.edu.lb